واقع القطاع الزراعي في العراق والتحديات التي تواجهه مستقبلاً

م.م. عبد الرزاق مجيد علي الدبيسي
جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المدخل

سعي المجتمع العراقي منذ أكثر من نصف قرن مضى لإعادة استثمار عشرات المليارات من الدولارات من الإيرادات النفطية في القطاع الزراعي وهياكله وبنياته التحية، كإنشاء السدود والخزانات المائية واستصلاح الأراضي والمشاريع الإنتاجية الحيوانية والنباتية وبطاقات كادت تقترب او تتجاوز حاجز طلب السكان من الأغذية والمنتوجات الزراعية التي تغذي الصناعة الا ان الزيادة السكانية وتحسن مستوى الدخل النفطي شكلا انتقالا جديدا بالطلب المحلي على هذه المنتوجات مما يجعل المسيرة التنموية الزراعية تتواصل بالسير بهذا الاتجاه لذلك فان هذا البحث يستعرض التطورات الحاصلة بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني خلال السنوات الماضية وقابليته برفد الطلب المحلي من الأغذية.

أن تطورات السكان وكذلك تطور مستوى الدخل والإنفاق بشكل عام والرغبة بإشباع الحاجات الإنسانية من الأغذية تجعل الفجوة الغذائية تتسع ما لم يتم النهوض بالمساحات المزروعة وتعبئة الطاقات المشيدة (الحيوانية) وكذلك وهو الأهم الارتقاء بمستوى الغلة والإنتاجية مما يجعلها تقترب من مثيلاتها بالعالم المتقدم وهذا يتطلب إستراتيجية وسياسات زراعية متسارعة تم استعراضها بهذا البحث وخصوصا بالتوصيات التي توصل لها الباحث وبعكسه فان سكان هذا البد سيواجهون مجاعة حقيقية مالم يعتمد وبشكل كبير على الاستيرادات من الأغذية والمنتوجات الزراعية.

نرجو أننا قد وفقنا بالمساهمة مع الباحثين الآخرين لتشخيص هذا الخلل.

ان التحديات في مجال مستويات الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي كبيرة جدا حيث سيتم استيضاحها، والتحدي الأكبر هو عدم قابلية هذا القطاع من تحسين أدائه وبالتالي الارتقاء بمستوى العرض السلعي بشكل متناسب مع الطلب الفعال للسكان المحليين من الأغذية والمواد الأولية للصناعات الغذائية وغير الغذائية أي أن هذا البلد سيواجه مشكلة عدم القدرة على تلبية حاجة السكان على النمو والتطور العددي والمدعوم بتطورات الدخل النفطي، عليه لابد من التوجه لتقليص الفجوة الغذائية وتقليل مخاطر النقص الغذائي العالمي الناجم عن تطور الطلب للاستخدامات الحديثة للحبوب المنتجة لمادة الايثانول (Ethenol) البديل للمشتقات النفطية، كالحنطة والذرة والأرز وغيرها من المنتوجات الغذائية.

المبحث الأول- مستويات إنتاج كل من المحاصيل والفواكه والخضروات والمنتوجات الحيوانية في العراق

بهدف استعراض مستوى الاكتفاء لابد من بيان تطور مستوى الإنتاج النباتي والحيواني ثم بعد ذلك يتم مقارنتها بحاجة السكان المتزايدة.

أولاً: الإنتاج النباتي

يشمل الإنتاج النباتي كل من الحبوب والمحاصيل الصناعية والفواكه والخضروات.

- **المحاصيل الحبوبية**

أن ابرز الحبوب المنتجة في العراق هي الحبوب الرئيسية، الحنطة والشعير والشلب والذرة الصفراء وتمثل هذه المنتوجات الركيزة الأساسية لحاجات السكان وكذلك حاجة مشاريع الثروة الحيوانية المختلفة.

١- الحنطة

وهي من المحاصيل ذات الأهمية الكبيرة حيث تبدو من مشاهدات السلسلة الزمنية للفترة ١٩٨٩ أو قبلها وحتى سنة ٢٠٠٥ بان العراق يواجه عجزا في كميات الإنتاج لتلبية الحاجات السكانية والحاجات البشرية والحيوانية. وحسب الجدول رقم (١).

جدول (١): تطور مستوى المساحات والإنتاج ومعدل الغلة للسنوات ١٩٨٩-٢٠٠٥

السنوات	المساحة المحصودة مليون دونم	الإنتاج ١٠٠٠ طن	معدل الغلة كغم / دونم
١٩٨٩	٢.٣٤٨	٤٩٢	٢٠٩
١٩٩٤	٥.٠٧٨	٨٥٥	١٨٧
١٩٩٩	٥.٩٥١	١.١٠٢	٣٣٧
٢٠٠٠	٤.٣٠٩	١.٠٤١	٣٧٤
٢٠٠١	٥.٢١٨	٢.٢٢٠	٤٣١
٢٠٠٤	٦.٠٣٤	١.٨٣٣	٣٠٤
٢٠٠٥	٦.٠٥٩	٢.٢٢٩	٣٦٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ دائرة الإحصاء الزراعي.

ويلاحظ من الجدول (١) تحسن في المساحة والإنتاج والغلة بين عامي ١٩٨٩-٢٠٠٥ وهذا بالواقع ناجم عن تحسن في السياسة السعرية باتجاه جعل المحصول قريب أو أفضل من الأسعار الدولية واصل الحدود مما يشجع المزارعين على زيادة المساحة المتحققة الى (٦) ملايين دونم بدلا من معدلاتها السابقة أي في فترة الحصار الاقتصادي والتي كانت لا تتجاوز هذا الرقم كما يلاحظ تطورا ملحوظا في الإنتاج يبلغ أعلى مستوى له وبحدود (٢.٣٠٠) مليون طن بدلا من (١.٢) مليون طن في فترة الحصار ألا أن الملاحظ بان معدلات الغلة لم تشهد ذلك التطور النوعي والذي أصبح كمتوسط بحدود ٣٥٠ كغم للدونم الواحد. وهذا بالواقع يثير تساؤلات عن السياسات المتبعة في مجال تحسين البذور المستخدمة والتسميد والمكافحة وغيرها من الخدمات الضرورية بتطوير معدلات الغلة وهو الرهان المهم في زيادة الإنتاج في المستقبل.

الشعير

يعد الشعير من المحاصيل الاقتصادية المهمة باعتباره مصدر غذاء رئيسي لقطاع الثروة الحيوانية وتنتشر زراعته في كافة محافظات العراق وخاصة المنطقة الجنوبية، كونه محصول مقاوم للملوحة التي تعاني منه أراضي هذه المنطقة. والجدول رقم (٢) يبين تطور المساحة والغلة والإنتاج للفترة ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٥ .

جدول (٢): تطور مستوى المساحة والغلة والإنتاج للسنوات ١٩٨٩-٢٠٠٥

السنوات	المساحة مليون دونم	معدل الغلة كغم / دونم	الإنتاج ١٠٠٠ طن
١٩٨٩	٣.٦٥٣	١٠٥	٦٦٣
١٩٩٤	٤.٩٧٤	١٥٤	٨٥٤
١٩٩٩	١.٣٥٧	٦٨	٢٨٣
٢٠٠٠	٠.٨٣٩	٨٤	١٩٢
٢٠٠١	٢.١٦١	٣٢٢	٧١٣
٢٠٠٤	٦.٠٣٥	٣٠٤	١٨٣٣
٢٠٠٥	٦.٠٥٩	٣٦٨	٢٣٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ دائرة الإحصاء الزراعي.

يلاحظ من الجدول (٢) ان هناك تطورا جوهريا في الإنتاج ليبلغ ٢.٣٠٠ مليون طن بدلا من معدلات مرحلة الحصار الاقتصادي والتي لم تتجاوز أعلى مستوى لها ٨٥٠ ألف طن عام ١٩٩٤ وهي مقاربة لثلاث أضعاف الإنتاج في تلك السنة. وهي سياسات ضرورية جدا لتطويرها لأنها تعكس ايجابيا على تطور أعداد وإنتاجية الثروة الحيوانية وخصوصا الماشية، كما ان هناك فرص متاحة لهذا المحصول في التجارة الدولية لأغراض التصدير.

أن للمحصول أهمية في زراعته بالدورة الزراعية في المناطق التي تتميز الأراضي فيها بكثرة الملوحة كما يستخدم في زراعة الأراضي ما بعد الاستصلاح .

ان سياسة الأسعار المجزية للمحصول كفيلة بتحسين مستوى الإنتاج كما ان من الضرورة أشراك حزمة من الإجراءات والسياسات في خدمة المحصول لتماشي مستوى الغلة في وحدة المساحة .

٢- الشلب (الرز)

يعد الشلب من المحاصيل المهمة لتغذية السكان ويتميز هذا المحصول بوجود اصناف جيدة من حيث النوعية كالعنبر وله أسعار دولية متميزة الا ان الملاحظ هو انخفاض المساحات المخصصة لزراعته بحكم تقص كميات الوارد المائي في نهري دجلة والفرات بسبب قيام الدول المجاورة بالسيطرة على مياهه بحكم أنشاء سدود وخزانات أدت إلى إعلان رغبتها في حرمان العراق من هذا المورد الاقتصادي المهم. والجدول (٣) يوضح المساحات والغلة والإنتاج للسنوات ١٩٨٩-٢٠٠٥

جدول (٣): المساحة والإنتاج والمحصول للشلب للسنوات ١٩٨٩-٢٠٠٥

السنوات	المساحة ١٠٠٠ دونم	الغلة كغم /دونم	الإنتاج ١٠٠٠ طن
١٩٨٩	٣١٤	٧٩٦	٢٣١.٧
١٩٩٤	٦٥١	٦٥٣	٣٨٣
١٩٩٩	٣٥١	٦٥٣	٢١٨
٢٠٠٠	١٦.٨	٧٣٨	١٢٤
٢٠٠١	١١.٣	٦٠٨	٤.٩
٢٠٠٤	٣٥٢	٧٣٢	٢٥٠
٢٠٠٥	٤٢٤	٧٢٧	٣٠٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / دائرة الإحصاء الزراعي.

يلاحظ من الجدول (٣) بان سياسات استخدام الماء والمراشنة بموجب موازنة مائية بالإضافة لمحدودية مياه الري في موسم الصيف قلصت المساحات المخصصة لزراعة الشلب بحيث انخفضت المساحات لأدنى مستوى لها وهو ١١ الف دونم في عام ٢٠٠١ في حين يكثر اكثر من ذلك ليصل ٦٥١ الف دونم في عام ١٩٩٤ وهو بالواقع خسارة كبيرة لهذا البلد وخصوصا لقوى العمل المتخصصة في زراعة هذا المحصول مما جعل البلاد تتجه نحو الاستيراد لضمان الحصة الكافية للمواطنين بموجب البطاقة التموينية.

٤- الذرة الصفراء

بسبب التوسع في أنشاء الطاقات الخاصة بالدواجن زادت اهمية بذور الذرة الصفراء وكذلك الحال بالنسبة للعلف الأخضر لتغذية المجترات لذلك تم التوسع بزراعته رغم كونه محصولا صيفيا حيث ان القيد الاساس بزراعته هو محدودية مياه الري في هذا الفصل. جدول (٤) يوضح تطور المساحة المزروعة والغلة والإنتاجية للسنوات ١٩٨٩-٢٠٠٥.

جدول (٤): تطور زراعة محصول الذرة الصفراء للمساحة والغلة والإنتاج للسنوات ١٩٨٩-٢٠٠٥

السنوات	المساحة ١٠٠٠ دونم	الغلة كغم / دونم	الإنتاج ١٠٠٠ طن
١٩٨٩	٣٣٦	٥٦٠	١٠٤
١٩٩٤	٢٧٨	٤٦١	١٧٢
١٩٩٩	٦٨٩	٥٣٤	١٢٨
٢٠٠٠	٣٠٤	٥٥٩	٣٦٨
٢٠٠١	٣٩٤	٥٨٨	٢٣٢
٢٠٠٤	٧٢٧	٥٧٢	٤١٦
٢٠٠٥	٦٧٣	٥٩٦	٤٠١

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء/ دائرة الاحصاء الزراعي

ويلاحظ من الجدول (٤) بان المساحة تطورت بالسنوات الاخيرة لتبلغ ٦٧٣ الف دونم عام ٢٠٠٥ بعد ان كانت ٣٣٦ الف دونم عام ٢٠٠٥ بعد ان كانت ٣٣٦ عام ١٩٨٩ الا ان الغلة بقيت متدنية مقارنة بالإنتاج العالمي الذي يتجاوز الطنين رغم استخدام البذور الهجينة وليس التركيبة وان قلة مياه الري وارتفاع معدلات الملوحة في موسم الصيف عوامل اساسية في انخفاض الإنتاج والعراق بحاجة ماسة الى انتاج (١) مليون طن من هذا المحصول لتلبية حاجة مشاريع الدواجن اذا ما شغلت بالكامل وكذلك كل من الثروة الحيوانية (الماشية) والاسماك. ان معدلات الاستيرادات من هذا المحصول المتاجر به دوليا سابقا كانت تتجاوز ٦٠٠ الف طنا سنويا مما يعرض صناعة الدواجن وغيرها لتكون اسيرة توجهات الاستيرادات لتلبية حاجة السكان من منتوجات الثروة الحيوانية والدواجن .

ان من المعالجات الضرورية سواء لتحسين مستوى الإنتاجية لكافة الحبوب من ضمنها الذرة الصفراء هو الاستخدام الواسع لانظمة الري بالرش والتنقيط لضمان محدودية استخدام مياه الري لزراعتها وخصوصا للمحاصيل الصيفية كالذرة الصفراء والشلب.

كما ان هناك زراعات مهمة للحبوب وهي الذرة البيضاء وبذور الدخن وغيرها من المحاصيل الشتوية والصيفية بالاضافة للمحاصيل الصناعية والزيتية كالقطن ودوار الشمس والتي لها اهمية في الصناعة وحاجة السكان لها سواء لانتاج الزيوت او الملابس وغيرها.

- **الفواكه**

اعتمد الجهاز المركزي للاحصاء مسح عام ١٩٨٩ كعد فعلي لعدد الاشجار وهي سنة مستقرة نسبيا ثم استمر الجهاز في بيان كمية الإنتاج وانتاجية الشجرة الواحدة والملاحظ وحسب الموازنة المائية المعدة منذ الثمانينات فان المساحات المخصصة للبساتين بحدود مليون دونم على اساس الوارد المائي السابق للعراق الا ان متغيرات جوهرية قد حدثت وتحدث فعليا في السنوات الاخيرة تجعل عملية التوسع في انشاء المزيد من البساتين خارج اطار الاشرطة النهرية مسالة صعبة وخصوصا وان اعداد غير قليلة من البساتين تعتمد حاليا حفر الابار الارتوازية والضحلة لمواجهة النقص الخطير في كميات المياه لادامتها لانها تحتاج الى ري دائم خلال السنة (صيفا وشتاءً) . فيلاحظ من الجدول (٥) بان كميات الإنتاج للفواكه الصيفية قد تدهور بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٥ وبنسبة ٥٧% بينما الفواكه الشتوية (الحمضيات) انخفضت الى مستوى ٧٥ % وكذلك الحال بالنسبة للتمور حيث الانخفاض الحاد في انتاجية النخيل وتدهور اعدادها كلها عوامل تؤدي للتدهور بالاضافة الى مسالة حيوية هي ان انخفاض مستوى خدمة البساتين والاشجار (العزق والحراثة والتسميد والمكافحة وخدمة الشجرة) كلها اثرت وتؤثر حاليا على انتاج الفواكه صيفا وشتاءً بالاضافة لانخفاض اعدادها والذي لم يتبين في مسوحات جديدة منذ عام ١٩٨٩ وكاشارة الى الجدول (٥) و (٦) يبين ان انتاج الفواكه الصيفية قد حقق انتاجا قدره ٣٧٣٧٠٠ طن عام ٢٠٠٥ بعد ان كان بحدود ٨٥٩٦٠٥ عام ٢٠٠٢ بينما تدهور انتاج الفواكه الشتوية كالبرتقال ٧٨٥٣٦ طن بعد ان كان ٣٦١١٨٣ طن وكذلك بالنسبة للتمور والتي اثرت عليها الاوبئة والامراض وعدم المكافحة في تدهور أعداد النخيل وكذلك إنتاجية النخلة الواحدة.

جدول (٥): تطور إنتاج الفواكه الصيفية والشتوية وحسب السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٥ / طن

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	الانخفاض بين ٢٠٠٢-٢٠٠٥ %
الفواكـــه الصـــيفية والشتوية	٨٥٩٦٠٥	٨٦٠٧٥٢	٤٠٦٤٥٥	٣٧٣٧٠٠	٥٧
البرتقال	٣٦١١٨٣	٢١١٩٧٤	٩٠٨٠١	٧٨٥٣٦	٧٨
باقي الحمضيات	٥٤٨٩٧	٣١٠٦٩	١٦٠٠٥	١٣٩٠٦	٧٥
الإنتـــاج الـــف طـــن /السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	
التمور	٩٣١	٩٠٦	٩١٩	٨٦٨	

يقصد بالفواكه الصيفية هي العنب، الرمان، تفاح صيفي، الوبالو، مشمش، عرموط، كوجة، تين، زيتون، خوخ، حيث تشكل الفواكه العنب، رمان، تين، تفاح صيفي بحدود ٧٠% من هذه الفواكه.

جدول (٦): إنتاجية الشجرة لبعض الفواكه الشتوية والصيفية

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
برتقال	٢٨.١	٣٣.٣	٣١	١٨.٢
النارنج	٢٥.٤	٢٥.٩	٢٦	١٥.٧
مشمش	٢٨.٧	٣٤.٧	٢٩.٠	٢٨.١
رمان	٢٥.٤	٢٧.١	٢٣.٢	٢٥.٥
زيتون	٣٣.٢	٣١.١	٣٢.٣	٢٦.٣

- تطور إنتاج الخضروات والمحاصيل الصناعية والزيتية للفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٥ تشير البيانات الاحصائية بان هناك انخفاض نسبي في المساحة والإنتاج للخضروات حيث بلغت المساحة المزروعة عام ٢٠٠٢ وبحدود ١٥٥٧ الف دونم بينما زرعت مساحة بحدود ١٥٨٧ الف دونم عام ٢٠٠٥ أي بانخفاض قدره (-٢%) اما الإنتاج فهو بالاتجاه نفسه حيث حقق انخفاض قدره (-٨%) بين سنتي ٢٠٠٢-٢٠٠٥. ان معظم الخضروات بالواقع تزرع في موسم الصيف وخصوصا بالنسبة للبطيخ والرقي وغيرها من الخضروات ونتيجة الإنتاج بنفس التوجه بالنسبة الى البقوليات والمحاصيل الصناعية كالقطن والزيتية كزهرة الشمس، والجدول رقم (٧) يبين واقع الحال بالنسبة لهذه المحاصيل المهمة سواء للاستهلاك البشري المباشر او لاغراض تغذية الصناعة المحلية.

ان معظم الخضروات وبعض المحاصيل بالامكان زراعتها بالتداخل في بساتين الفاكهة وخصوصا الصيفية منها لذلك فان التوسع بها ممكن وخاصة وان ايراداتها جيدة بالنسبة للمزارعين وبالإمكان تحقيق اكتفاء نسبي منها بدلا من الاستيراد كما حصل بالنسبة للمحاصيل والحبوب والفواكه.

كما يلاحظ من الجدول رقم (٧) بان مساحات الأراضي المستخدمة في الزراعة لا تتجاوز ١٤.٧٠١ مليون دونم يضاف اليها وبحدود ١ مليون دونم والتي هي قائمة خلال السنة والمزروعة فيها اجمالي البساتين في العراق حيث شكلت نسبة زراعة الحبوب بحدود ٨٠% فيما شكلت زراعة الخضروات الصيفية والشتوية بحدود ١٠ % والمحاصيل العلفية ٣% فيما المساحة المتبقية والبالغة ٧% من المساحة المزروعة خصصت لزراعة باقي المحاصيل كالدرنيات والأبصال والمحاصيل الصناعية والزيتية والبقوليات وهي مساحة محدودة جدا جعلت وتجعل هذا البلد يعتمد الاستيراد لتلبية حاجات السكان المحليين منها وهو التحدي الأكبر الذي يواجه سكان العراق وخصوصا اذا ما حصل تطورا نوعيا في تشغيل الموارد السكانية وتحسنت مستويات دخولهم وإنفاقه.

جدول (٧) مقارنة المساحة المزروعة والإنتاج للمحاصيل والخضروات حسب المجاميع للسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٥

المساحة (١٠٠) دونم الإنتاج (١٠٠٠) طن

التفاصيل	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		نسبة الزيادة والانخفاض بين ٢٠٠٢-٢٠٠٥	
	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج
الحبوب	١١٥١٤	٤٢٣٦	١١٤٩٠	٣٥٢٢	١١١٨١	٢٣٠	١١٨٦٩	٣٧٠٧	+ ٠.٠٣ %	- ١٤ %
الخضروات	١٥٥٧	٤٦٤٣	١٢٦٦	٣٥٠٥	١٤٠٧	٣٨٦٨	١٥٢٧	٤٢٧٦	- ٢ %	- ٨ %
المحاصيل العلفية	٣٥٣	١٨٢٧	٣٢٨	١٤٢٤	٣٨٠	١٨٨٦	٤٨٠	١٧٨٩	+ ٣٥ %	- ٢.٦ %
البقوليات	٢٠٥	٦١	١٨٠	٥٦	١٦٥	٤٥	١٦٣	٤٧	- ٢٥.٧ %	- ٣٠ %
المحاصيل الصناعية	١٩٩	١٦٢	٤٦	١٣	٨٠	٣٧	١٨٠	٣٤	- ٤٦ %	- ٧٠ %
المحاصيل الزيتية	٢٣٤	١٢١	١٥٥	٤٤	٢٠٣	٧٤	٢٥١	٨٢	+٧ %	- ٤٧ %
الدرنات والأبصال	٢٦١	٩٧٨	٢٢٤	٧٥٩	٢٢٧	٧٧٠	٣٠٣	١٠٦٢	+١٦ %	+ ٨.٥ %
المجموع	١٤٣٢٣	١٢٠٣٨	١٣٦٨٩	٩٣٢٣	١٣٦٤٣	١٠٠١٠	١٤٧٠١	١١٠٠٦	+٩.٧ %	- ٩.٣ %

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / دائرة الإحصاء الزراعي.

ثانيا- الإنتاج الحيواني

يعتبر النشاط الحيواني مكمل حيوي للنشاط النباتي سواء من حيث الطلب على الأغذية العلفية المتنوعة وما يحققه من دخل زراعي مهم، والنشاط الحيواني يشمل انتاج الدواجن واللحوم والبيض ومنتوجات الماشية من لحوم حمراء وحليب، ولرفد الصناعة المحلية من الجلود والشعر والصوف، بالإضافة الى الأسماك البحرية والنهرية.

- **الدواجن:** بدا هذا النشاط بشكل تجاري بعد عام ١٩٦٨ بعد ان كان يقتصر على التربية المنزلية والريفية حتى استمرت طاقاته بالزيادة لتصل بحدود ٤٦٩٢ حقلا حيث تمكن هذا النشاط من إنتاج أعلى مستوى له وهو بحدود ٢.١ مليار بيضة مائدة و ٤٠٠ الف طن من اللحوم البيضاء حتى عام ١٩٩١، الا ان هذا النشاط اخذ يتضاءل من حيث الإنتاج حتى الوقت الحاضر حيث محدودية توفر المواد الأولية العلفية وكذلك الخشية من المخاطرة بسبب انتشار مرض انفلونزا الطيور عالميا ومحليا ويلاحظ من خلال جدول رقم (٨) بان إنتاج ابيض واللحوم البيضاء قد فشل في تحقيق الاهداف المنصوص عليها في المراهنة على سياسات سد الطلب المحلي من مصادر البروتين الحيواني وتخفيض مستويات الذبح الجائر على الماشية.
- **اللحوم الحمراء:** ان اللحوم الحمراء ذات اهمية اقتصادية كبيرة كما ان قطعان الماشية والتي هي بالحقيقة تعتبر تربيتها ذات جدوى اقتصادية هامة منذ القدم لحضور حالة التكامل بين

الماشية وفضلات الإنتاج النباتي والشعير والذرة والتي بالواقع بامكان تأمينها محليا دون الحاجة الى الاستيراد.

ان عدم الاهتمام بهذه الثروة وتعرضها الى التهريب عبر السنوات الماضية بسبب فروقات العملة الأجنبية كون أسعارها اعلى في دول الجوار وخاصة القطعان الاساس كالنعاج والامهات احدث انخفاض كبير في اعدادها ليصل حجم الانخفاض بحدود ٥٠% من اعدادها فالاغنام كان اعدادها ١٠-١١ مليون راس وكذلك بالنسبة للجمال والجاموس والماعز انخفضت ايضا الا ان اعداد الابقار جرى نوع من التحسن بتربيتها وكذلك انتاجها بحكم تطور اعداد محطات الابقار ذات الطاقات ٢٤٠٠ راس، ان نقص اللحوم بالدرجة الرئيسة (حمراء وبيضاء) رافقه ايضا تطورات كبيرة في الاستيرادات لتصل اعلى مستوى لها بحدود ١٦٠ الف طن لحوم حمراء بعد ان كانت لا تتجاوز ٢٣ الف طن عام ١٩٨٠ كذلك الحال بالنسبة الى الحليب البودر بشكليه الصناعي والتجاري ليبلغ ٧٢ الف طن عام ١٩٩٠ بعد ان كانت لا تتجاوز ٣٦ الف طن عام ١٩٨٠ بالاضافة الى الاستيرادات لباقي منتوجات الالبان كالحليب الجاهز والجبن والقشطة وغيرها .

• **لحوم الاسماك:** لقد تطور سابقا انتاج الاسماك ليصل الى اعلى مستوى له عام ١٩٨٤ (البحري والنهري) ليبلغ بحدود ٥٠ الف طن في تلك السنة الا ان انتاج الاسماك تراجع بنسبة -٤% سنويا بعد عام ١٩٨٦ ليصبح الإنتاج المحلي بحدود ٣١.٥ الف طن و٢٥.٩ عام ٢٠٠١. ان هناك اسباب رئيسية ادت لهذا الانخفاض منها تجفيف الاهوار وكذلك تصفية الاسطول البحري وعدم تمكن الاجهزة المحلية من نشر الكارب النهري وبناء القاعدة الغذائية النباتية في الانهر المحلية مما ادى الى ضعف عمليات الصيد وعدم القدرة على تلبية الحاجات الغذائية المحلية وتحولها الى الاستيراد الواسع. والجدول رقم (٨) يعكس حقيقة التدهور الحاصل للمنتوجات الحيوانية حيث تبين ان معظم فقرات مصادر البروتين الحيواني قد انخفضت بمستويات مختلفة كان من ابرزها الاسماك بنسبة ٥٠% بين سنتي ٢٠٠٢- ٢٠٠٥ وكذلك اللحوم البيضاء والتي مصادرها الدواجن لتصل نسبة الانخفاض الى ٧٨% .

جدول (٨) كميات الإنتاج الحيواني للسنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٥) على مستوى العراق

المنتوجات الحيوانية	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	نسبة الزيادة والنقصان(-)
اللحوم الحمراء (طن)	١٣٠٤٨٨.٦	١٣١٨٥٥.٦	٣٩٨٥.٣	١٣٤١٣١.٤	+٣%
اللحوم البيضاء (طن)	١١٦٨٠٠٤.٦	٧٤١٧٥.٢	٦٤٦٧٣.١	٩٤٣٢٣	-٧٨%
الحليب (طن)	٢٤٧٤٥١.١	٢٥٠٩٠٧	٢٥٢٧٣٣.٢	٢٥٧١٢٥.٥	+٣.٨%
الصوف (طن)	٨١٨٠.٠	٧٨٦٤.٧	٧٩٠٠.٠	٧٩٣٥.٧	-٣%
الشعر (طن)	٤٢١.٤	٤٢٨.٩	٤٣٦.٥	٤٤٤.٢	+٥%
الجلود (١٠٠٠) عدد	٢٦١٥.٧	٢٦١١.٨	٢٥٥٥.١	٢٥٧٨.١	-٢%
بيض المائدة مليون	١٠٥٩	٦٠٤	٩٦٤	١٠٣٤	-٢%
الاسماك النهرية (طن)	١٦٠١٤.٦	١٨٠٤.٩	١٥٤٩٤.٩	٣١٥٦٠.٢	+٥٠%
الاسماك البحرية (طن)	٢٩٥٢.٤٢	٢٩٠٤.٣	٢٨٨٨.٢	٣١٠٠.٤	-٥%
مجموع الاسماك (طن)	١٨٩٦٧.٠٢	٢١٠٠٩.٢	١٨٣٨٣.١	٣٤٦٦٠.٦١	-٣٠%

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء/ دائرة الاحصاء الزراعي

ثالثا- تطور الدخل الزراعي

ان نتائج حسابات الدخل الزراعي والتي تمثل الحصيلة النهائية لتطور قيمة النشاط خلال المراحل المختلفة تبين بان تطورا جوهريا لم يحصل سواء من حيث الكميات المنتجة لجميع مفردات الإنتاج (الحيواني والنباتي) وذلك بحكم محدودية التوسع الافقي في المساحات المزروعة حيث لم يزرع لحد الان سوا ١٦ مليون دونم في السنوات الحالية والسابقة رغم توفر بحدود ٤٨ مليون دونم في العراق الصالحة لزراعة ويمثل تقلص الوارد المائي من خارج الحدود التحدي الاكبر لذي يواجهه هذا البلد حاليا ومستقبلا وكذلك عدم حصول تطور نوعي في انتاجية وغلة وحدة المساحة وهو الرهان الذي لابد من التاكيد عليه في المستقبل لمعالجة تطور جانب الطلب السكاني وكذلك التطور الحاصل للدخل .

تشير المؤشرات الواردة في جدول (٩) بان مجمل تطورات الناتج المحلي الاجمالي ومن ضمنه الدخل النفطي وكذلك نسبة مساهمة القطاع الزراعي فيه لازالت محدودة حيث يلاحظ بان قيمة الناتج الزراعي فيه لازالت محدودة حيث يلاحظ بان قيمة الناتج الزراعي ومعدلاته انخفضت في السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وكذلك الحال بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي من النفط (GDP) وهذه نتيجة طبيعية بسبب الظروف التي مرت بها البلاد الا ان القطاع الزراعي حافظ على نسبة مشاركته بقيمة الناتج رغم انخفاض القيمة المطلقة له بالسنوات المشار اليها اعلاه حيث شكلت نسبة قيمة صادرات النفط من بين القطاعات الاخرى ٦١ % سنة ٢٠٠٠ واستمرت كذلك نسبيا حتى بعد عام ٢٠٠٤ ويلاحظ ايضا ثبات باقي الانشطة من حيث النسبة وبحدودها البالغة ٣٠ % بعد وقبل عام ٢٠٠٠ ميلادية وكما ان هناك مفارقة لابد من الاشارة اليها وهي ان نسبة سكان القطاع الزراعي تشكل ٣٠ % من اجمالي السكان مما يعكس تدهور وضعه المعاشي كون قيمة الناتج الزراعي لا تتجاوز ١٠-١٣% كما ان تعويضات العاملين بالقطاع محدودة جدا مما يؤكد ان هذا القطاع بحاجة ماسة لخطط وبرامج لتحسين احواله الاقتصادية والاجتماعية بغية ابقاء سكانهم ثابتين بهذه المهنة وفي مناطق نائية واسعة بالعراق.

جدول (٩) تطور قيمة الناتج المحلي والزراعي للسنوات ١٩٩٩-٢٠٠٤ مليون دينار ونسبة المساهمة في الناتج (GDP)

السنوات	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
قيمة الناتج المحلي GDP	٤١٧٧١	٤٢٣٥٨	٤٣٣٣٥	٤٠٣٤٥	٢٦٩٩٠	٣٣١٨٥
قيمة الناتج الزراعي	٥١١٧	٤٥١٩	٤٥٨١	٥٣٢٣	٣٧٩٤	٣٧٥٣
نسبة الزراعي الكلي %	١٢	١٠.٦	١٠.٥	١٣.٢	١٤	١١.٢
النفط الخام %	٦١	٦١	٥٩	٥٥	٥٢	٥٧
باقي الانشطة	٢٧	٢٨.٤	٣٠.٥	٣١.٨	٣٤	٣١.٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ دائرة الحسابات القومية

المبحث الثاني- التحديات الاقتصادية الخاصة بالطلب المحلي التي تواجه الزراعة العراقية مستقبلا

من المؤشرات الواضحة للعيان سواء التي تحققت او التي ستتحقق تؤكد بان هذا البلد وسكانه يواجهون تحديات رئيسية وهي:

١- الزيادة السكانية الكبيرة

من خلال ملاحظة التطورات السكانية حسب التعدادات السكانية للسنوات ١٩٥٧-١٩٦٥-١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧ وتقديرات ٢٠٠٧ فاننا نصل لنتيجة مهمة وهي ان معدل الزيادة السنوية للسكان العراقيين ٣% وهي من المعدلات المرتفعة نسبيا بالعالم والمنطقة حيث عدم الانسجام الواضح بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي مع النمو السكاني المتعاظم بالاضافة الى ان سكان الريف يشكلون بحدود ٣٣% من السكان بالعراق حسب تقديرات ٢٠٠٤ بينما كانت نسبتهم بحدود ٢٧% و ٣١% حتى عام ١٩٩٧ وهذا يعني ان نسب الحضر المستهلكين الرئيسين للأغذية يشكلون ٦٧% من السكان والجدول (١٠) يعكس هذه التطورات وحسب التعدادات السكانية.

الجدول (١٠): تطور السكان حسب التعدادات السكانية في العراق للسنوات ١٩٥٧ – ٢٠٠٧ ميلادية

١٩٥٧	٦.٢٩٩ مليون نسمة	الزيادة كل عشر سنوات
١٩٦٥	= ٨.٠٤٧	١.٧٤٨ مليون نسمة
١٩٧٧	= ١٢.٠٠٠	= ٣.٩٥٣
١٩٨٧	= ١٦.٣٣٥	= ٥.٣٣٥
١٩٩٧	= ٢٢.٠٤٦	= ٣.٨٣٨
٢٠٠٧ (التقديرات)	= ٢٧.١٣٩	= ٥.٠٩٣

معدل الزيادة السنوية ٣% للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٧

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء/ نتائج التعدادات السكانية.

ومن ابرز نتائج الجدول (١٠) هو الزيادة المطلقة البالغة ٢٠.٨٤٠ مليون نسمة وخلال الخمسين سنة الماضية مما يؤكد ان هذا التكاثر السكاني ناجم بالواقع الى الولادات غير المخططة وبالتالي استمرار حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي وانخفاض مستوى استهلاك الفرد الغذائية والصحية والتعليمية والتي تؤدي بالضرورة لتراجع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاهتمام بنوعية الاطفال والإنتاج البشري مما يتطلب بذل مجهودات غير اعتيادية للارتقاء بالخدمات العامة.

ان النمو السكاني والولادات غير الطبيعية تتركز بالواقع في المناطق الريفية وبشكل يتجاوز المناطق الحضرية وهذا يعني تقلص الفرص الاقتصادية والزراعية المتاحة للاجيال القادمة مما يترتب عنه هجرة واسعة للمناطق الحضرية وبشكل غير طبيعي بحكم التباين الكبير بمستويات التشغيل والعمل وكذلك مستويات الدخل بين المناطق الريفية والحضرية كما ان هذه التوجهات تمثل تحديا مهما للسياسات التنموية المستقبلية لعدم توفر حالة التناسق بين معدلات النمو الاقتصادي والمادي مع النمو السكاني.

٢- تطورات مستوى الانفاق والدخل وعلاقتهما بالطلب على الغذاء والتغذية

يشير تقرير تحليل الامن الغذائي والفئات الهشة بالعراق (*١) المنفذ من قبل الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج التغذية العالمي وبمشاركة معهد بحوث التغذية بوزارة الصحة المنفذ عام ٢٠٠٥ ان ٥٤ % من العراقيين على المستوى الوطني ينفق دولارا واحدا او اقل يوميا بينما متوسط دخل الفرد العراقي هو ٤١ دولار شهريا وهذا يعني ان متوسط انفاق الفرد العراقي الشهري بحدود ٣٥ دولار يشكل الانفاق على الغذاء منه بحدود ٥٧ % او ما يعادل ٢٠ دولار شهريا والمتبقي البالغ ١١ دولار او ما يعادل ٣٠ % ينفقها على الفقرات غير الغذائية، ولا توجد مؤشرات عن ما تبقى من الدخل لاغراض التوفير وهنا لابد من الاشارة الى ان هذا المسح بالواقع لم يفرز متوسطات حصة الفرد من الاغذية حسب اوزانها واصنافها الحيوانية والنباتية ولعموم العراق وكذلك مستويات الانفاق حسب فئات الدخل ونوعيات السلع الاستهلاكية في حين ان المسوحات السابقة (بسنوات سابقة) كانت تبين صورة واضحة لتطور مستويات الاستهلاك للفرد والاسرة وخصوصا مستوى استهلاك البروتين الحيواني والنباتي كونها من المؤشرات الحيوية لبيان مستوى التطور في التغذية للسكان وحاجاتهم المستقبلية لبناء القاعدة الاستثمارية من جانب ومقارنتها مع مستوى الاستهلاك لشعوب المنطقة والعالم.

ان التذبذب بالإنتاج المحلي وكميات الاستيراد وحسب توفر الدخل من النقد الاجنبي من المنتوجات الزراعية ادى الى عدم انتظام استهلاكها محليا والتي تشير إلى عدم انتظام عرض السلع الاستهلاكية بالاسواق المحلية حيث ان الدراسات تشير ان متوسط استهلاك الفرد يوميا من العناصر الغذائية الحيوانية (مصادر البروتين الحيواني) والتي هي ضرورية جدا لتوليد الأحماض الامينية الضرورية للنمو العقلي والبدني للانسان والموصى بها صحيا وهي على النحو الاتي وحسب السنوات:

المادة	متوسط استهلاك الفرد ١٩٨٥ /غم يوم	متوسط استهلاك الفرد ١٩٧١ / غم يوم	الموصى به صحيا للفرد / غم يوم
الحليب ومنتوجاته	١٤٠	١٢٠	٣٣٣
لحوم بيضاء وحمراء	٥٠ وبعظم	٣٤ بعظم	٧٢ بدون عظم
بيض مائدة	٢١	١٠	٢٥
دهون	٣٥	٢٥	٢٥

المصدر: عبد الرزاق مجيد علي/ الاعتماد على الذات بتوفير المنتوجات الغذائية. دراسة رقم ٣٠٢ اب ١٩٩٠. وزارة التخطيط .

(*١): مسح تقويم الحالة التغذوية بالعراق منفذ من قبل برنامج الاغذية العالمي والجهاز المركزي للاحصاء ٢٠٠٤ وكذلك مسح لاحوال المعيشة بالعراق ٢٠٠٤ . الجهاز المركزي للاحصاء UNDP الامم المتحدة ٢٠٠٥ تقرير تحليل الامن الغذائي والفئات الهشة بالعراق .

ويلاحظ من الجدول السابق بان الدخل الفردي للعراقيين لازال منخفضا وان الاستهلاك غير مشبع وان أي محاولة لتحسين مستوى تشغيل الموارد الاقتصادية وعلى رئسها تشغيل قوى العمل العاطلة بالوقت الحاضر سيترتب عليها انتقال حقيقي بالطلب على السلع المختلفة وخصوصا السلع الغذائية بحكم التطور الذي سيحصل لاتساع قاعدة الدخول والايرادات وهذا يعني ان القطاع الزراعي سيواجه تحديا اخر لتلبية حاجات السكان من المنتوجات الغذائية الاساسية كونها كما بينا لازالت غير مشبعة وغير متوفرة بالكامل وبالتالي فان الاتجاه سيكون نحو استيراد السلع الغذائية المنتجة من الدول الجوار والدول البعيدة.

جدول (١١): نسب متوسط دخل الأسرة الشهري بالمناطق الحضرية وكيفية الحصول عليها حسب المهنة

فئات دخل الفرد (الف دينار)	الاجور والرواتب %	دخل ارباب العمل الزراعي %	دخل العاملين بالنشاط الزراعي %	دخل ارباب العمل للانشطة الاخرى %	دخل العاملين لحسابهم الخاص من الانشطة الاخرى %	ايرادات الانشطة الاخرى %	المجموع %
٥٤	٥٢.٥	١.٠	٤.٥	٢.٥	٢٢.٩	١٦.٦	١٠٠.٠
٩٥	٤٤.١	١.٣	٢.٦	١١.٧	٢٥.٠	١٤.٨	١٠٠.٠
١٥٠	٥٥.٦	٤.٣	١.٤	٨.٤	١٥.٢	١٦.١	١٠٠.٠
٣٠٠ فاكثر	٥٣.٦	١٣.٦	١.٩	٢.٤	١٠.٥	١٨.٠	١٠٠.٠
المتوسط العام	٤٥.٧	٢.٠	٢.٩	٦.٧	١٨.٩	٢٣.٨	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / دائرة أحوال المعيشة

جدول (١٢): نسب متوسط دخل الأسرة الشهري في المناطق الريفية وكيفية الحصول عليه حسب المهنة

فئات دخل الفرد (ألف دينار)	الأجور الرواتب %	دخل أرباب العمل الزراعي %	دخل العامين في النشاط الزراعي %	دخل العاملين لحسابهم الخاص من الأنشطة الأخرى %	إيرادات الأنشطة الأخرى %	المجموع
٥٤	٤٩.٢	١٢.٢	١٧.٥	١١.٤	٩.٧	١٠٠.٠
٩٥	٥١.٩	٤.٤	٢٣.٨	١٢.٨	٧.١	١٠٠.٠
١٥٠	٥٢.٣	٣.٢	١٧.٧	٤.٣	١٢.٥	١٠٠.٠
٣٠٠ فأكثر	٤٧.٦	١٣.٧	٢٧.٢	٢.٤	٩.١	١٠٠.٠
المتوسط العام	٤٧.٠	٨.٨	٢٠.٧	١٢.٣	١٠.٧	١٠٠.٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ دائرة أحوال المعيشة

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

١- يظهر البحث ان تطورا قد حصل للمساحات المزروعة (الشق النباتي) في عام ٢٠٠٢ ليبلغ بحدود ١٤.٣٢٣ مليون دونم الا ان هذه المساحة تراجعت بعد هذا التاريخ . ولكن المساحة المزروعة قد ارتفعت في عام ٢٠٠٥ مليون دونم لتبلغ نسبة الزيادة ٩,٧ % الا انه يلاحظ بان مستويات الإنتاج قد انخفضت وبحدود ٩.٣ % عن ما كانت عليه قبل هذا التاريخ ويبدو ان مشكلة انخفاض مستويات الغلة الزراعية لوحدة المساحة لازالت لم تحقق الزيادة المطلوبة، وهي أي الغلة تعكس مستوى الخدمات الزراعية وكذلك استخدامات الجهد الزراعي والتي لابد من حضورها لترقية هذه المستويات سواء الجهد الارشادي او تحسين مستوى مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والاسمدة وتقليل مستوى الضائعات وغيرها.

٢- اما على صعيد الإنتاج الحيواني فيلاحظ انخفاضا خطيرا في انتاج الدواجن واللحوم البيضاء وبنسبة ٧٨ % عن ما كان عليه الإنتاج قبل ٢٠٠٢ وكذلك الحال بالنسبة للاسماك مما يتطلب معالجة مشكلة حقول الدواجن والاحواض السمكية والعمل على اتباع سياسات واضحة في مجال النهوض بهذه الانشطة المهمة لرفد مستويات التغذية المحلية من البروتين الحيواني.

٣- ان التدهور الحاصل في الدخل الزراعي يعكس المستوى المنخفض للناتج الزراعي المحلي وانعكاساته السلبية على مستوى المعيشة لابناء الريف في القطاع لفلاحي الزراعي والذي لابد من النهوض به ليكون مستوى الدخل كباقي القطاعات غير الزراعية كقطاع الخدمات والنقل وغيره.

٤- ان الزيادة المطلقة للسكان المحليين ساهمت في زيادة مستوى الفقر وانخفاض مستويات المعيشة وهذا يتطلب العمل على رفع كفاءة الإنتاج المحلي وخصوصا الزراعي والذي يمكن ان يسهم في رفع معدلات الدخل غير النفطي لابناء الريف وكذلك باقي القطاعات الاقتصادية.

٥- من النقاط الأربعة أعلاه يلاحظ بان العراق يواجه تحديات كبيرة وهي:

- **تحديات في مجال الوارد المائي من جانب وقدرة هذا البلد في الاستثمارات الكبيرة في تنظيم أنظمة الري بما يجعلها متناسبة مع الاتجاه الافقي للزراعة.**
- **التحديات الكبيرة في توفير السلع الغذائية مما يجعلها تتناسب مع طلب السكان الاعتيادي والفعال والمدعوم بالقوة الشرائية الناجمة من اعادة توزيع الدخل النفطي أي ان هناك سوق محلي يستوعب كل السلع المنتجة محليا دون الحاجة الى الاستيرادات .**
- **التحدي الناجم من الزيادة السكانية البالغة ٣% والذي لابد الاستثمار في مجالات الإنشاء للمشاريع الحيوانية والنباتية لخلق عرض سلعي جديد يتناسب مع الزيادة السكانية المتوقعة وبالتالي تطورات الطلب المحلي بالإضافة إلى التصدير.**

ب- التوصيات

- **وضع الخطط والبرامج لاستصلاح الأراضي الزراعية والعمل على رفع معدلات الغلة لوحدة المساحة وخصوصا الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب الإستراتيجية.**
- **تنشيط دور الشركات الزراعية المتخصصة بانتاج البذور الاساس والمصدقة والمحسنة ودعمها بالقروض الزراعية والعمل على تشجيع تاسيس شركات جديدة لتقليص الاستيرادات منها مع التركيز على البحث العلمي للمراكز العلمية والجامعات.**
- **حماية المساحات المخصصة للبساتين وتامين حصة مائية سنوية كافية لها وخصوصا البساتين الواقعة خارج اطار الاشرطة النهرية.**
- **التوسع بانتاج الاسمدة الكيمياوية لكافة اصنافها وقيام وزارة الصناعة والمعادن واجهزتها الهندسية بالتوسع بها لتوفيرها للمزارعين وبأسعار غير تجارية وتصدير الفائض منها .**
- **تشجيع اتجاهات الاستثمار لانشاء محطات االابقار بطاقة ٢٠٠٠ بقرة مع قيام وزارة الزراعة بتخصيص مساحات واسعة مع الاراضي الزراعية لهذه المحطات لضمن التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.**
- **تنمية انتاج الاسماك النهرية والمسطحات المائية والانهر والخلجان وتشجيع الشركات المحلية للانتاج مع قيام جهد الدولة بتنمية القاعدة الغذائية النباتية بهذه المسطحات وكذلك تكثير الاصبعيات.**
- **تنشيط الخدمات الزراعية المدنية**
  - **لابد من وجود هيكل قيادي دائم لقيادة القطاع الزراعي يرئسه احد نواب رئيس الوزراء تمثل به وزارة الزراعة والموارد المائية والتجارة والتخطيط يمتلك الصلاحيات المالية والادارية لتنفيذ ستراتيجية واضحة للقطاع الزراعي.**
  - **تطوير جهاز الارشاد الزراعي ليقوم بدوره المطلوب بنقل المستجدات العلمية الزراعية من خلال مراكز الابحاث الى الميدان الزراعي واعتماد اسلوب الارشاد الميداني وبالتعاون مع الجمعيات الفلاحية التعاونية.**
  - **العمل على تطوير راس مال المصرف الزراعي التعاوني واعادة النظر بسياساته الاقراضية التجارية وجعلها سياسات اقراضية تنموية والتي تخدم سترتيجية تنمية القطاع الزراعي .**
  - **تعزيز دور الشركة العامة لوقاية المزروعات والعمل على اعادة بناء الاسطول الجوي لضمان استمرار خدمات وقاية المزروعات والبساتين وكذلك تفعيل دور الفرق الارضية للوقاية سواء من خلال شركة الوقاية او االقطاع الخاص.**
  - **العمل على تاثيث وتنشيط مراكز ومستشفيات البيطرة العامة وخدمات الثروة الحيوانية لحماية الماشية والدواجن من الاوبئة والامراض.**

- وضع سياسة زراعية ثابتة هدفها حماية الإنتاج الزراعي والعمل على وضع سياسة تسويقية تخدم الإنتاج الزراعي وتحسينه وتنويعه ومن اهمها السياسات السعرية التي تنشط العمل الزراعي بالاضافة الى:
١- قيام الجهز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات باعداد مسح من قبل دائرة احوال المعيشة لتبيان مستوى التغذية السكانية وحصة الفرد الواحد من المفردات الغذائية المختلفة وبالتعاون مع هيئة الغذاء والتابعة لوزارة الصحة.
٢- قيام وزارة التخطيط بإعداد خطة تاشيرية عن حجم الطلب وكذلك تقديرات العرض السلعي للاغذية مع الاخذ بنظر الاعتبار تطورات الدخل والمرونات الانفاقية والسلع الغذائية للسنوات المقبلة وبالتعاون مع وزارتي الزراعة والتجارة.
- العمل على الاهتمام بالخدمات العامة بالمناطق الريفية كتبليط الطرق والخدمات الصحية والتعليمية وتجهيز الطاقة الكهربائية لضمان استمرار أنظمة الري بالحقول الزراعية.
- الاهتمام بأنظمة الري الاقتصادية سواء على صعيد المشاريع او أنظمة الري بالرش والتنقيط في الحقول لتقليص استخدام مياه الري وتشجيع القطاع الخاص لإنتاج هذه الأنظمة وقيام الجهات المصرفية بتمويلها.
- إكمال إنشاء وتأهيل السدود والخزانات المائية مما يؤدي لخزن أي فائض من مياه الري بفصلي الربيع والشتاء وبما يكفي لحاجة السكان والزراعة والصناعة بموسم الصيف.
- العمل من خلال الجهد الدبلوماسي للضغط على الدول المتشاطئة الأخرى على نهري دجلة والفرات للوصول الى اتفاقية للموازنة المائية كون العراق احدى دول المصب لهذه الانهر وانفق اموال استثمارية كثيرة لانشاء السدود للوقاية من مشكلة الفيضانات في عهود سابقة.

تثبيت المراجع

١- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ دائرة الاحصاء الزراعي سنة ٢٠٠٥
٢- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ دائرة الحسابات القومية .٢٠٠٥
٣- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ نتائج التعداد السكاني في العراق ٢٠٠٥ . للسنوات ١٩٥٧ الى ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠٠٧
٤- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ دائرة احوال المعيشة ٢٠٠٤
٥- عبد الرزاق مجيد علي/ التقييم الاقتصادي لمشاريع ابقار الحليب في القطاع الاشتراكي دراسة رقم ٣٩ حزيران ١٩٨٤ وزارة التخطيط .
٦- عبد الرزاق مجيد علي/ الاعتماد على الذات بتوفير المنتوجات الغذائية . دراسة رقم ٣٠٢ اب ١٩٩٠ وزارة التخطيط.
٧- عبد الرزاق مجيد علي واحمد بريهي العلي/ العرض والطلب على المنتجات الزراعية الغذائية/ وزارة التخطيط .
٨- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء (الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٤/ سلسلة معدلة اب .٢٠٠٥
٩- تقويم الحالة التغذوية بالعراق (تقرير تحليل الامن الغذائي والفئات الهشة بالعراق) منفذ من قبل برنامج الاغذية العالمي و UNDP الامم المتحدة والجهاز المركزي للاحصاء ٢٠٠٥.
١٠- الجهاز المركزي للاحصاء (تقرير انتاج المحاصيل الثانوية والخضروات حسب المحافظات ٢٠٠٥) شباط ٢٠٠٦ .